Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (6), Issue (29) : 30 Dec 2022
P: 80 - 99

ISSN: 2522-3372

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (6)، العدد (29) : 30 ديسمبر 2022م
ص: 80 - 99

The role of the Government in regulating the use of electronic payment methods Under the vision of the Kingdom of Saudi Arabia 2030

Lobna Ahmed Mousa Mohamed
College of Business || King Khalid University || KSA
Faculty of Business || Alexandria University || Egypt

Abstract: The research aimed to clarify the regulatory and organizational role of the state of using Electronic Payment Methods, and the ability of Saudi Economy to accept the Digital Money in transactions. In addition, examining the regulatory and organizational procedures taken by the Kingdom to protect the national economy in the light of these transactions, especially the Money Laundering Issues. The questionnaire method was relied upon by withdrawing a sample from the research community, which represented 32% of the research community. The data and assumptions were analyzed by using the Statistical Package for Social Science program (SPSS -20). The research found that, there is an importance of using electronic payment methods in Saudi Economy, and there is an acceptance of using Digital Money in electronic transactions, but with a degree of precaution. Finally, the regulatory and organizational authorities have the procedures and tools to protect the national economy from the negative use of electronic payment methods specially, Money Laundering Operations.

Keywords: Country, Electronic payment methods, Kingdom of Saudi Arabia.

دور الدولة في تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030

لبنى أحمد موسى محمد
كلية الأعمال || جامعة الملك خالد || المملكة العربية السعودية
كلية الأعمال || جامعة الإسكندرية || مصر

المستخلص: يهدف البحث إلى توضيح أهمية دور الدولة في تنظيم استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030 فيما يتعلق باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية ومدي تقبل الاقتصاد السعودي للعملة الرقمية في التعاملات والوقوف على مدى كفاية الاجراءات الرقابية والتنظيمية التي تتبعها المملكة في حماية الاقتصاد الوطني في ضوء هذه التعاملات خاصة مساءلة غسل الأموال. وتم الاعتماد على أسلوب الاستبيان بسحب عينة من مجتمع البحث مثلت 32% من مجتمع البحث. وتم الاعتماد على برنامج الحزم الاحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package For Social Science (SPSS-20) لتفريغ البيانات وتبويبها وتحليلها واختبار الفروض. وتوصل البحث إلى أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاد السعودي، وتقبل الاقتصاد العملة الرقمية في التعاملات الإلكترونية ولكن بدرجة من الاحتراز، وأخيراً امتلاك الجهات الرقابية والتنظيمية الادوات والاجراءات الكفيلة بحماية الاقتصاد الوطني من الممارسات السلبية لوسائل الدفع الإلكترونية وعلى رأسها عمليات غسل الأموال.

الكلمات المفتاحية: الدولة، وسائل الدفع الإلكترونية، المملكة العربية السعودية.

المقدمة (الإطار النظري)

يُعرف الدور الرقابي والتنظيمي للدولة في النشاط الاقتصادي بأنه الدور الأصيل الذي يثبت سيادة الدولة. ومهما تغيرت مساحة ما تلعبه الدولة من أدوار داخل النشاط الاقتصادي، يظل دورها كرقيب ومنظم للاقتصاد، الدور الذي لا يمكن التخلي عنه. وفي ظل تحول معظم اقتصاديات الدول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة بصفة عامة والاقتصاد الرقمي بصفة خاصة؛ بات لزاماً علي الدولة تطوير هذا الدور الرقابي والتنظيمي ليتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة والمتعاقبة. وعلى مستوي التعاملات المالية نجد أن التحولات الرقمية تخطو خطي وثابة لتفرز وسائل دفع إلكترونية Electronic Payment Methods متطورة تفرض نفسها على الساحة الدولية والمحلية وتقدم للمجتمعات العديد من المزايا والتسهيلات مصحوبة بالعديد من المخاطر والتهديدات. ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث وهي كيف يمكن للمملكة العربية السعودية السعي قدماً في تنفيذ خطة التنمية المتوازنة التي أطلقتها المملكة العربية السعودية تحت شعار "رؤية 2030 " مستخدمة كل ما يتاح لها من وسائل التطور الحديثة، مع الحفاظ على الاقتصاد الوطني مما تحمله هذا الوسائل من تهديدات ومخاطر

تعد قضية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية كأداة لغسل الأموال The Money Laundering في الاقتصاديات النامية قضية مخيفة تهدد الدول الطموحة. وتجبرها على بذل المزيد من الجهد والعناية لحماية اقتصادها من هذه الممارسات. هذا بالإضافة لتطور وسائل الدفع الإلكترونية؛ إذ أن اخر ما أفرزته هو النقود الرقمية Digital Money جعلت العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية في موضع الرافض لهذه النقود مستنكرة الزج باسمها في أحد العملات التي تحمل شعارها.

مما سبق وجب استعراض أنواع وسائل الدفع الإلكترونية والتعرف على مزاياها ومخاطرها ومدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في إحكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني ودراسة إلى أي مدي يمكن للاقتصاد السعودي تقبل فكرة التعامل بالنقود الرقمية حال فرضتها ضرورات التطور الاقتصادي.

مشكلة البحث:

إن التطور الاقتصادي بصفة عامة وتطور التعاملات المالية بصفة خاصة لتعتمد وبشكل كبير على وسائل الدفع الإلكترونية دفع العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية لتطوير دورها الرقابي والتنظيمي للقطاع المالي بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني من أي ممارسات سلبية باستخدام هذه الوسائل المستحدثة. والعمل على تطوير قطاع الاتصالات والأجهزة الرقابية المعنية للحفاظ على الاداء الاقتصادي للمملكة في سعيها لتنفيذ الاستراتيجية العامة للدولة في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030

وعلى ذلك فإن المشكلة البحثية تتمثل في الإجابة على التساؤل حول **مدى قدرة الاقتصاد السعودي استيعاب هذه التطورات ومواكبتها وتوظيفها لخدمة خطة التنمية الطموحة للمملكة. ويتفرع من هذا السؤال مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:**

1- ما مدي أهمية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.
2- ما مدي استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية بالاقتصاد السعودي من حيث امكانيات ومخاطر وسائل الدفع الإلكترونية ومدي تقبل النقود الرقمية في التداول بالاقتصاد السعودي.

3- ما مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني.

هـدف البحث:

يهدف البحث بشكل أساسي إلى توضيح ما يلي:

1- أهمية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاديات المعاصرة بصفة عامة والمملكة العربية السعودية بصفة خاصة

2- مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني في ضوء رؤية 2030 للمملكة العربية السعودية في ضوء الاستراتيجية العامة للمملكة.

أهمية البحث:

في ظل التحول من الاقتصاديات القائمة على رأس المال المادي إلى اقتصاديات المعرفة والاقتصاديات الرقمية. تنبع أهمية البحث في الآتي:

1- اعتراف الاقتصاد السعودي بقوى التغيير وضرورة التخطيط لمستقبل الدولة من خلال خطط استراتيجية متكاملة، وقادرة على مواكبة المستجدات العالمية.

2- تمثلت أهمية البحث على المستوى الأكاديمي في تقديم بحث علمي يوضح أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في ضوء الاقتصاديات الحديثة واتجاه معظم دول العالم للاقتصاد الرقمي. ومدي تقبل الاقتصاد السعودي لفكرة الاعتماد على النقود الرقمية كواحدة من وسائل الدفع الإلكترونية الحديثة. ودور الدولة في حماية الاقتصاد الوطني من الممارسات الضارة خاصة ما يتعلق بالجوانب المالية للاقتصاد.

3- تمثلت أهمية البحث على المستوى التطبيقي في الوقوف على مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني. والتصورات المقترحة للتعامل مع النقود الرقمية كوسيلة تبادل تفرض نفسها على الساحة الدولية.

فروض البحث:

الفرض الأول H1: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوي معنوية ($\propto$= 0.05) لأهمية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.

الفرض الثاني H2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\propto$= 0.05) لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية بالاقتصاد السعودي، وينقسم هذا الفرض إلى مجموعة الفروض الفرعية التالية:

H2a: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\propto$= 0.05) لامكانيات وسائل الدفع الإلكترونية.

H2b : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\propto$= 0.05) لمواجهة المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية.

H2c: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\propto$= 0.05) لمدي أهمية النقود الرقمية.

H2d : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\propto$= 0.05) لمدي امكانيات تقبل النقود الرقمية في التداول بالاقتصاد السعودي.

الفرض الثالث H3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية ($\propto$= 0.05) لمدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني.

الفرض الرابع H4: لا توجد فروق معنوية بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في اهتمامها بمعرفة مدي الاعتماد على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.

الفرض الخامس H5: لا توجد فروق معنوية بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

منهجية البحث:

يعتمد البحث في تحليله للجانب النظري على المنهج العلمي التجريبي حيث يتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي عن طريق دراسة الأدبيات التي تناولت أهمية ودور وسائل الدفع الإلكترونية في تسهيل التبادل التجاري والتعاملات المالية على المستوي المحلي والدولي. وأهم المخاطر المحتملة لهذه الوسائل ودور الدولة الرقابي والتنظيمي في إدارة هذه المنظومة. والمنهج الاستنباطي لتفهم الأسس العلمية لتحليل مدي قدرة الدولة علي توفير الإجراءات الرقابية والتنظيمية الكفيلة بإحكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني وفقاً لاستراتيجية ورؤية المملكة 2030.

يتكون البحث من مبحثين بالإضافة الي المقدمة والنتائج والتوصيات والمراجع؛ يتناول المبحث الأول الإطار النظري للبحث من حيث؛ أهم الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع البحث والمفاهيم المختلفة لوسائل الدفع الإلكترونية وأهميتها في الاقتصاديات المعاصرة وأهم مخاطرها وعلاقتها بظاهرة غسل الأموال كأهم تهديد للاقتصاد الوطني في ضوء الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030. أما المبحث الثاني يتناول الجزء التطبيقي للبحث ثم **أهم النتائج والتوصيات** وأخيراً **المراجع.**

2- الدراسات السابقة والإطار المنهجي

أولاً: الدراسات السابقة

1- (Rodríguez-Vives, Marta, 2019)

هدفت الدراسة تقديم تصور جديد لدور الدولة في النشاط الاقتصادي قائم على فكرة جودة المالية العامة. مؤكداً على أن الممارسات المختلفة للدولة داخل الاقتصاد يجب أن تراعي العديد من الابعاد وينتج عنها تعزيز نمو الناتج على المدي البعيد دون الاضرار بالعدالة. وقد استعرضت الدراسة عينة من الدول المتقدمة والتغيرات الحادثة في المالية العامة بعد الازمة المالية العالمية. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة الانتقال من الدور التقليدي للمالية العامة، إلى المدخل الجديد الذي يؤكد على أن السياسات الحكومية التي تتبعها الدولة ينبغي أن تكون نابعة من ظروف وخصائص المجتمع الذي تطبق فيه بما يمكن من تحقيق المستهدف مؤكداً على أهمية القواعد والاجراءات الوطنية فيما يتعلق بالأمور المالية لتذليل العقبات أمام سياسات الدولة.

2- (Martin,f.,et al., 2012)

هدفت الدراسة توضيح دور الدولة في تحقيق التمكين التكنولوجي لجميع مؤسساتها، سعياً لتحقيق استفادة كافة قطاعات الاقتصاد من التطور التكنولوجي. وقد عولت الدراسة علي الدولة وليس الشركات أو الافراد في تنمية دعائم التكنولوجيا على المستوي الوطني بهدف تحقيق التنمية المستدامة. وتوصلت الدراسة إلى ضرورة انضمام رومانيا للاقتصاد الرقمي اعتماداً على التدابير والسياسات التي يمكن للحكومة توظيفها لتحقيق ذلك اذ اظهر

مؤشر التنافسية تراجع رومانيا الي المرتبة 77 من بين 142 دولة في السوق الاوروبي عام 2011-2012 ليعكس عشر درجات تراجع عن العام السابق عليه وثلاثة عشر درجة عن العام الأسبق، واسندت الدراسة هذا التراجع لتراخي الدولة عن تقديم الاهتمام الكافي بالاستثمار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأن الحكومة الإلكترونية في رومانيا لم تصل للمستوي المطلوب مقارنة بنظيراتها.

3- (لعلاوي، عيسى وآخرون 2016):

هدف البحث توضيح ماهية ودور وسائل الدفع الإلكتروني المستحدثة في تسهيل خدمات المعاملات المالية الرقمية وأهم الالتزامات المترتبة على استخدامها وكذلك المشكلات المترتبة على سوء الاستخدام وطرق علاجها. مع استعراض متطلبات نجاح العمل المصرفي الإلكتروني مع استعراض أهم النظم الدولية في هذا المجال. والتعرض لأهم المشكلات التي تواجه دولة الجزائر في هذا المجال. وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج أهمها هو تعاظم دور الدولة في تطوير قطاع الاتصالات وتذليل العقبات أمام الافراد والمؤسسات في سبيل الاشتراك في العمل الإلكتروني، علاوة علي دور السلطات النقدية في الالتزام بالاتفاقيات والمعايير الدولية المنظمة للعمل المصرفي. وأخيراً ضرورة الملم العاملين في هذا المجال بالقوانين والضوابط الرقابية المنظمة لهذا العمل. وأوصي البحث بضرورة وضع تشريع خاص بالتجارة الإلكترونية يشمل كافة ضمانات استعمال وسائل الدفع الإلكتروني وجوانب الحماية القانونية للمتعاملين في مجال التجارة الإلكترونية. والاستفادة من تقنيات الأمان وبرامج الضمان التي تتطلبها هذه التقنيات. مع ضرورة تسهيل إجراءات الحصول على وسائل الدفع الإلكتروني المستحدثة.

4- (الخامسة، سايحي وآخرون2018)

هدف البحث إلى معرفة أثر وسائل الدفع الإلكتروني علي جودة الخدمة المصرفية من وجهة نظر الاطراف المستفيدة من خدمات بنك الجزائر الخارجي بوكالة تبسة واعتمد على استبيان آراء العملاء أو المستفيدين حول أبعاد الخدمات المصرفية، ومدي أهمية وسائل الدفع الإلكترونية لهم. وتوصل البحث الي ضرورة تعزيز وسائل الدفع الإلكتروني عن طريق بذل العناية لتطويرها ووضع الاليات المناسبة لتطبيقها بشكل فعال بما يساعد على مواكبة التطورات التكنولوجية.

5- (أبو صلاح، أيمن عز الدين، 2018):

هدف البحث توضيح أهم أنواع العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية، مع استعراض علاقة المحافظ الرقمية بالتجارة الإلكترونية وتطرق البحث إلى أهم الصعوبات التي تواجه تطبيق العملات الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة. وتم الاعتماد على اسلوب الاستبيان كأداة لجمع البيانات والمعلومات المتعلقة بالبحث استهدفت الشركات والافراد المتداولين للعملات الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة. وأظهر البحث وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العملات الرقمية والتجارة الإلكترونية في دولة الامارات العربية المتحدة، اضافة الي وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المحافظ الرقمية والتجارة الإلكترونية، واخيراً عدم وجود صعوبات ذات دلالة احصائية تحد من تطبيق العملات الرقمية في دولة الامارات العربية المتحدة. ومن أهم التوصيات ضرورة الاهتمام بتطوير استخدام التجارة الإلكترونية، والسعي للتهيؤ لزيادة انتشار العملات الرقمية، في ضوء أخذ الاحتياطات اللازمة لتجنب المخاطر المصاحبة لهذه الوسيلة.

6- (Joshua S. Gans et., al., 2013)

هدفت الدراسة إلقاء الضوء على بعض التطورات الحديثة فيما يتعلق بالعملة الرقمية، مع التركيز على أشهر أنواعها والتفرقة بينها وبين غيرها من عملات تتحكم فيها الأجهزة المصرفية للدول. وتوضيح دور المنصات

الرقمية الراعية platform sponsors في انتشار هذا النوع من العملات. وقد توقعت الدراسة عدم إمكانية توسع هذا النوع من العملات ليصبح منافساً قابلاً للتحويل الكامل إلى العملات التي ترعاها الدول.

7- (الوكيل، محمد إبراهيم ،2015)

تناولت الدراسة مفهوم غسل الاموال وخصائصها ومراحلها وأهم اسباب وطرق انتشارها، موضحة دور التطور التكنولوجي في خلق اساليب حديثة لارتكاب جريمة غسل الأموال خاصة عن طريق: الانترنت باستخدام الأموال الإلكترونية أو بطاقات الدفع الإلكتروني والشيكات القابلة للتظهير، أو عن طريق استخدام شركات وهمية، واستغلال قطاع السياحة ووكالات السفر في تنفيذ هذه الجريمة. وتوصلت الدراسة إلى أن أهم مراحل تنفيذ جريمة غسل الأموال -رغم تسلسل وتداخل مراحل هذه العملية – هي مرحلة الإيداع، وتتمثل أهميتها في مكافحة غسل الأموال في أنها أضعف المراحل إذ يتم تحويل الاموال غير النظيفة من صورتها الملموسة إلى صورة رقمية على هيئة أرصدة حقيقية في حسابات بعض المصارف لتقتحم النظام المالي القانوني. وهي أكثر المراحل إمكانية في التتبع والكشف. أما المراحل التالية وهي مرحلة التغطية أو مرحلة الدمج تزداد فيها صعوبة تتبع الأموال ورصد عدم شرعيتها. وأوصت الدراسة بضرورة وجود إجراءات رقابية رادعة من قبل الدول محل الهجوم لحماية الاقتصاد الوطني.

التعليق على الدراسات السابقة:

اتضح من الدراسات السابقة اتفاق كل من (Rodríguez-Vives ,Marta, 2019) و Joshua S. Gans et., al., (2013) علي أهمية وجود الدولة في النشاط الاقتصادي بصفة عامة وأهمية دورها الرقابي والتنظيمي في القطاع المالي بصفة خاصة مع ضرورة صياغة وتنفيذ السياسات الحكومية في ضوء خصائص المجتمع. وأن التطور التكنولوجي ألقي علي الدولة دون غيرها مسؤولية توفير بنية أساسية تكنولوجية قادرة على مساعدة الاقتصاد الوطني في تنفيذ خطط التنمية الخاصة به.

كما نجد أن كلاً من (لعلاوي، عيسى وآخرون 2016) و(الخامسة، سايجي وآخرون2018)، قد اتفقوا على أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاديات الحالية خاصة مع عولمة الاقتصاد والتطورات التكنلوجية والرقمية التي أصبحت من أهم سمات معظم اقتصاديات العالم. وأن ما تقدمه هذه الوسائل من تسهيل خدمات المعاملات المالية الرقمية يستوجب حرص الدول على تطوير أنظمتها المالية والمصرفية لتستوعب هذا النوع من الوسائل، خاصة وأن جودة الخدمات المصرفية مرهونة بشكل كبير بمدي قدرة الجهاز المصرفي علي تقديم هذا النوع من الخدمات.

وقد عزز (أبو صلاح، أيمن عز الدين، 2018) أهمية وسائل الدفع الإلكترونية بتوضيح أهميتها النابعة من علاقتها المباشرة بالتجارة الإلكترونية هذا علاوة على علاقتها الوثيقة بما يسمي المحافظ الرقمية والتي بدورها أيضاً تدعم التجارة الإلكترونية. موضحاً دورها في العديد من الدول الاوروبية مثل فرنسا والعربية مثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

في حين أوضح (Joshua S. Gans et., al., 2013) أن العملات الرقمية غير المرتبطة بغطاء قانوني أو تابعة لحكومة ما فيما يسمي Digital Cash والتي هي وليدة المنصات الرقمية لبعض الشركات العاملة في هذا المجال بهدف استخدامها كوسيلة للدفع الإلكتروني عن طريق الانترنت أو التبادل التجاري وكذلك نقل الأموال دون معوقات أو قيود. جعل العديد من الدول ترفض قبول هذا النوع من العملات. وأستبعد أن تتوسع هذه العملات لدرجة تمكنها من أن تصبح منافساً قابلاً للتحويل الكامل كما هو الحال في العملات التي ترعاها الدول.

ثانياً: الإطار المنهجي

1- أهمية الدور الرقابي والتنظيمي للدولة في النشاط الاقتصادي

يعد الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية واحدة من أهم الادوات الرئيسية في القطاع المالي لمعظم الدول وقد ألقي ذلك العديد من المسؤوليات على عاتق الدولة لتهيئة البيئة المناسبة للاقتصاد للاستفادة من التطور التكنولوجي وترجمته إلى خطوات وثابة لتحقيق خطط التنمية الخاصة بها. وفيما يتعلق بالدور التنظيمي للدولة، فان العديد من الدول اعتمدت مجموعة من السياسات الاستباقية proactive policies التي من شأنها خلق بيئة مواتية للاستدامة من خلال الاستثمار في تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. غير أن البعض لم تجني ثمار هذه السياسات لأن اسلوب تنفيذ السياسات المطبقة وقف عائق أمام تحقيق المستوي المطلوب (Martin,f.,et al., 2012, p65,).

وفيما يتعلق بالدور الرقابي للدولة في هذا المجال تمثل في الدخول في اتفاقيات دولية تقنن عمل القطاع المالي والمصرفي مثل اتفاقيات بازل I، II، III . اضافة الي مجموعة العمل المالي الدولية والمعروفة باسم Financial Action Task Force(FATF) بهدف وضع قواعد حمائية للاقتصاد فيما يتعلق بالقطاع المالي والمصرفي (Al-Haddad,H., 2017 , 672) .

2- أنواع وسائل الدفع الإلكترونية:

تشمل وسائل الدفع الإلكترونية كل من البطاقات الائتمانية مثل بطاقات السحب والمزايا التي تمنح لحاملها، والبطاقات حسب الاستخدام، بطاقة ضمان الشيك (خوبيزي، مريم،2015 ، ص ص41-42). اضافة إلي بطاقات الدفع الإلكتروني والشيكات القابلة للتظهير (الوكيل، محمد إبراهيم ،2015 ص ص 201-205)، هذا بالإضافة للنقود الرقمية المشفرة واشهرها حسب تاريخ ظهورها (البيتكوين -2009) أو (الريبل 2013) أو (داش-2014) (الإيثرسوم -2015) وغيرها (عكوش،عماد وآخرون ، 2019).

3- الآثار السلبية لغسل الأموال عن طريق وسائل الدفع الإلكترونية

رغم أن وسائل الدفع الإلكترونية تمتاز بقدرتها علي تجاوز الحواجز الجغرافيا وتوفير الوقت والمجهود وكذلك التكلفة. إلا أن من أهم مخاطرها علي الاقتصاد القومي هو إمكانية استغلالها كأداة في عمليات غسل الأموال مما يؤثر سلباً علي الاقتصاديات المستقبلة لهذا النوع من الاموال (Al-Haddad,H.,(2017,675 ؛ إذ يتم التأثير علي المناخ الاستثماري للدولة في ضوء عدم مراعاة الربحية ، والمنافسة المتكافئة وانخفاض قيمة العملة الوطنية (خوبيزي، مريم، 2015 39-40)، وارتفاع الأسعار، إضافة إلي تهديد الاسواق المالية في هذه الدول. وأخيراً التأثير السلبي علي الناتج القومي مما دعي لضرورة بناء الخبرات علي المستوي المؤسسي والتشريعي والسعي لزيادة الوعي لدي القائمين علي تطبيق القانون (الوكيل ، محمد إبراهيم ،2015 ص 409) .

4- العملة الرقمية، أهميتها ومدي القبول العام لها في الاقتصاديات المختلفة

عرفها البنك المركزي الأوروبي بأنها " نوع من الأموال الرقمية غير المنظمة والتي يصدرها ويسيطر عليها المطورين وتستخدم بين أعضاء مجتمع افتراضي وبالتالي يقصد بالعملة الرقمية أو النقود الرقمية Digital Money تلك العملات الافتراضية التي أوجدتها المنصات الرقمية كوسيلة للتبادل والتخزين والنقل الإلكتروني. وهي لا ترتبط عادة بحكومة بلد معين وغير ممثلة بعملات فعلية ومن أشهرها وأكثرها شيوعاً Cryptocurrences والتي يتم استخدامها للشراء عن طريق الانترنت (عكوش، عماد وآخرون ،2019)

5- مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية بالمملكة العربية السعودية لإحكام الرقابة على التعاملات المالية باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية

تمتلك المملكة العربية السعودية قطاع مالي ضخم يتسم بالتطور خاصة في ضوء برنامج تطوير القطاع المالي 2020 والذي استهدف حجم تعاملات غير مالية بحلول عام 2020 تصل الي 28% من حجم التعاملات مقارنة بنسبة 18% المحققة عام 2016 (وثيقة تطوير القطاع المالي 2020) كما تحافظ المملكة على مستويات متقدمة عام بعد عام في التصنيفات الائتمانية العالمية. لذا اتاحت المملكة مجال أوسع لوسائل الدفع الإلكترونية. وحرصت علي الانضمام إلي كافة الاتفاقيات الدولية وعلي الالتزام بقواعدها حرصاً علي صيانة اقتصادها الوطني فالزمت القطاع المصرفي بقواعد اتفاقيات بازل III، II، I . وانضمت إلى عضوية مجموعة العمل المالي الدولية Action Task Financial Force(FATF) ومجموعة العمل المالي الاقليمية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمعروفة باسم (MENAFATF). كما أنشأت المملكة العربية السعودية اللجنة الدائمة لمكافحة غسل الأموال بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (15) بتاريخ 17 محرم 1420 هـ برئاسة محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي، وبعضوية ثلاثة عشر جهة حكومية معنية بجرائم غسل الأموال ومكافحتها وهم(مؤسسة النقد العربي السعودي - رئاسة أمن الدولة- رئاسة الاستخبارات العامة -النيابة العامة – وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد- وزارة الداخلية – وزارة الخارجية – وزارة العدل – وزارة التجارة والاستثمار وزارة المالية – وزارة العمل والتنمية الاجتماعية – الهيئة العامة للجمارك-هيئة السوق المالية).

6- مدي تقبل السلطات السعودية لفكرة ظهور عملة رقمية تحمل اسمها، وضرورة الاستعداد.

في فبراير 2019 ظهرت عملة أطلق عليه "كريبتو ريال" كأول عملة عربية مشفرة تأخذ شعار حرف R محاطاً بسيفين متقاطعين داخله نخلة. في محاولة من مصدريها إضفاء صفة علاقة هذه العملة الاقتصاد السعودي. ورغم ما أذيع عن هذه العملة من قوتها وارتباطها بمنصة تعتمد علي أحدث تقنيات" البلوكشين" وتوقعات أن يصل عملاء هذه العملة إلى 100 مليون عميل في جميع أنحاء العالم. إلا أن وزارة المالية السعودية أصدرت بياناً رسمياً بعدم ارتباط هذه العملة بأي أصول داخل المملكة، وأعلنت عدم اعترافها بها، نظراً لكونها خارج المظلة الرقابية للدولة ولا يتم تداولها من اشخاص مرخص لهم في المملكة.

3- الدراسة التطبيقية

1- متغيرات البحث:

تتمثل المتغيرات المستقلة للبحث وسائل الدفع الإلكترونية – السياسات والاجراءات الرقابية والتنظيمية للقطاع المالي والمتغير التابع هو فعالية الدور الرقابي للدولة على القطاع المالي.

2- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في موظفي الأجهزة الرقابة للدولة على الجهاز المصرفي بمنطقة عسير، ووفقاً لإحصائيات الهيئة العامة للإحصاء السعودية يبلغ حجم مجتمع البحث 1239 موظف سعودي. إضافة إلى أعضاء هيئة التدريس بجامعة الملك خالد المتخصصين بالاقتصاد وادارة الاعمال والقانون والبالغ عددهم 56 عضو هيئة تدريس ليكون مجتمع البحث 1295. أما عينة البحث فتم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع البحث، حيث قامت الباحثة بإرسال الاستبيان عبر الجهات الرسمية للموظفين في الأجهزة الرقابية سابقة الذكر الاعضاء في اللجنة

الدائمة لمكافحة غسيل الأموال مع توزيع البعض الآخر يدوياً على أعضاء هيئة التدريس السابق ذكرهم لتحصل الباحثة على 420 تم استبعاد 24 استبيان غير صالحة ليكون إجمالي الاستبيانات الصالحة 396 استبيان.

3- أداة البحث:

اعتمدت الباحثة على اسلوب الاستقصاء لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، وتكون الاستبيان من ثلاثة أجزاء إضافة للمعلومات العامة؛ تناول الجزء الأول ثمانية اسئلة حول أهمية الاعتماد على العملة الرقمية في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية المملكة 2030. والجزء الثاني شمل ثمانية وعشرون سؤال حول أمكانية استخدام العملة الرقمية كأداة رقابية على التعاملات المالية بالجهاز المصرفي، انقسمت إلى أربعة اجزاء فرعية؛ الأول منها اهمية وسائل الدفع الإلكترونية والثاني مدي القدرة على التغلب على المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية، والثالث عن أهمية العملات الرقمية Digital Money والرابع والأخير عن مدي إمكانية تقبل العملات الرقمية في التداول بالاقتصاد السعودي حال فرضت الظروف ذلك

والجزء الثالث والأخير من الاستبيان ركز على مدي كفاية الإجراءات التنظيمية للدولة في احكام الرقابة على الجهاز المصرفي السعودي بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني. كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (1) مفردات الاستبيان الخاص بدراسة الدور الرقابي والتنظيمي للدولة على استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية 2030

م	المحاور	عدد المفردات
1	أهمية الاعتماد علي وسائل الدفع الإلكترونية الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.	8
2	إمكانية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في التعاملات المالية بالاقتصاد السعودي. 2- أ: امكانيات وسائل الدفع الإلكترونية. 2- ب: مدي القدرة على التغلب على المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية. 2- ج: مدي أهمية النقود الرقمية. 2- د : مدي إمكانية تقبل النقود الرقمية في التداول بالاقتصاد السعودي.	28 8 7 6 7
3	مدي كفاية الإجراءات التنظيمية للدولة في احكام الرقابة علي التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني.	6
	المجموع الكلى	42

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للاستبيان المصمم للبحث

- صدق وثبات أداة البحث:

للتأكد من الاعتمادية لأداة البحث (الاستقصاء المستخدم في البحث) كأداة لاختبار فروض البحث تم عرضه على عينة استطلاعية من (4) أساتذة من أساتذة الاقتصاد العام وإدارة الأعمال والقانون المهتمين بالشأن الاقتصادي والدور الرقابي للدولة على الجهاز المصرفي بمنطقة عسير بالمملكة العربية السعودية. بهدف التأكد من خصائصه السيكومترية (الصدق-الثبات).

4- أ- صدق الاستبيان:

- صدق المحكمين وصدق المحتوي للاوشي:

تم حساب صدق الاستبيان " باستخدام صدق المحكمين وصدق المحتوي للاوشي Lawshe Content Validity Ratio (CVR) حيث تم عرض الاستبيان في صورته الأولية المحكمين مصحوباً بمقدمة تمهيدية تضمنت توضيحاً لمجال البحث، والهدف منه، بهدف التأكد من صلاحيته وصدقه لقياس مدي (وضوح وملائمة صياغة مفردات الاستبيان- وضوح تعليمات الاستبيان- كفاية مفردات الاستبيان- وضوح ومناسبة خيارات الإجابة- تعديل أو حذف أو إضافة ما يلزم).

وقد تم حساب نسب اتفاق السادة أعضاء هيئة التدريس المحكمين علي كل مفردة من مفردات الاستبيان من حيث: مدي تمثيل مفردات الاستبيان، وتم حساب صدق المحتوي باستخدام معادلة لاوشي Lawshe لحساب نسبة صدق المحتوي Content Validity Ratio (CVR) لكل مفردة من مفردات الاستبيان (Johnston , P;Wilkinson,k,،2009, P5) كما يتضح من الجدولين (2) و(3) التاليين:

جدول (2) نسب اتفاق المحكمين ومعامل صدق لاوشى لمفردات للاستبيان (ن=4)

م	العدد الكلي للمحكمين	عدد مرات الاتفاق	عدد مرات الاختلاف	نسبة الاتفاق %	معامل صدق لاوشي CVR	القرار المُتعلق بالمفردة
1	4	4	صفر	100	1	تُقبل
2	4	4	صفر	100	1	تُقبل
3	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
4	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
5	4	4	صفر	100	1	تُقبل
6	4	4	صفر	100	1	تُقبل
7	4	4	صفر	100	1	تُقبل
8	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
9	4	4	صفر	100	1	تُقبل
10	4	4	صفر	100	1	تُقبل
11	4	4	صفر	100	1	تُقبل
12	4	4	صفر	100	1	تُقبل
13	4	4	صفر	100	1	تُقبل
14	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
15	4	4	صفر	100	1	تُقبل
16	4	4	صفر	100	1	تُقبل
17	4	4	صفر	100	1	تُقبل
18	4	4	صفر	100	1	تُقبل
19	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
20	4	4	صفر	100	1	تُقبل
21	4	4	صفر	100	1	تُقبل
22	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
23	4	4	صفر	100	1	تُقبل
24	4	4	صفر	100	1	تُقبل

م	العدد الكلي للمحكمين	عدد مرات الاتفاق	عدد مرات الاختلاف	نسبة الاتفاق %	معامل صدق لاوشي CVR	القرار المُتعلق بالمفردة
25	4	4	صفر	100	1	تُقبل
26	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
27	4	4	صفر	100	1	تُقبل
28	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
29	4	4	صفر	100	1	تُقبل
30	4	4	صفر	100	1	تُقبل
31	4	4	صفر	100	1	تُقبل
32	4	4	صفر	100	1	تُقبل
33	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
34	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
35	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
36	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
37	4	4	صفر	100	1	تُقبل
38	4	3	1	75	0.500	تُعدل وتُقبل
39	4	4	صفر	100	1	تُقبل
40	4	4	صفر	100	1	تُقبل
41	4	4	صفر	100	1	تُقبل
42	4	4	صفر	100	1	تُقبل
متوسط النسبة الكلية للاتفاق على الاستبيان					% 92.262	
متوسط نسبة صدق لاوشى للاستبيان ككل					0.845	

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للاستبيان المصمم للبحث وردود المحكمين

جدول رقم (3) صدق محتوي استبيان الدور الرقابي والتنظيمي للدولة على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مع التطبيق على المملكة العربية السعودية للفترة من 1998-2019

- التحقق من صلاحية الاستبيان وفقاً للتحليل العاملي الاستكشافي

Total Variance Explained						
Extraction Sums of Squared Loadings			Initial Eigenvalues			Component
Cumulative %	% of Variance	Total	Cumulative %	% of Variance	Total	
26.254	26.254	8.671	26.254	26.254	8.671	1
35.921	9.727	3.223	35.921	9.727	3.223	2
43.121	7.131	2.351	43.121	7.131	2.351	3
49.162	6.041	1.992	49.162	6.041	1.992	4
54.748	5.581	1.841	54.748	5.581	1.841	5
59.433	4.682	1.543	59.433	4.682	1.543	6
63.611	4.171	1.378	63.611	4.171	1.378	7
67.488	3.875	1.275	67.488	3.875	1.278	8
70.961	3.465	1.160	70.961	3.465	1.160	9

Total Variance Explained						
74.028	3.058	1.008	74.028	3.058	1.008	10
			74.860	3.038	1.007	11
			75.006	3.005	0.984	12
			75.317	2.981	0.953	13
			76.712	2.966	0.925	14
			77.585	2.873	0.818	15
			78.215	2.630	0.838	16
			79.708	2.493	0.793	17
			80.128	2.420	0.768	18
			81.489	2.361	0.749	19
			82.663	2.274	0.687	20
			83.778	2.115	0.668	21
			84.836	2.058	0.649	22
			85.716	1.880	0.590	23
			86.452	1.736	0.543	24
			87.135	1.683	0.525	25
			87.785	1.650	0.493	26
			88.373	1.588	0.468	27
			88.781	1.408	0.449	28
			89.121	1.341	0.387	29
			89.430	1.308	0.368	30
			90.695	1.266	0.349	31
			91.882	1.187	0.390	32
			92.000	1.118	0.393	33
			93.317	0.981	0.368	34
			94.712	0.966	0.349	35
			95.585	0.873	0.243	36
			96.215	0.630	0.225	37
			97.708	0.493	0.214	38
			98.128	0.420	0.194	39
			99.489	0.361	0.134	40
			99.663	0.274	0.112	41
			100.000	2.115	0.102	42
Extraction Method: Principal Component Analysis.						
Source: from the Exploratory Factor Analysis outcomes according to SPSS-20						

يتضح من الجداول السابقة أن نسب اتفاق السادة المحكمين على كل مفردة من مفردات الاستبيان تراوحت بين (75-100%).مما يعكس صدق المحكمين وصدق محتوي الاستبيان للاوشي. كما يتضح أيضاً اتفاق السادة المحكمين على مفردات الاستبيان بنسبة اتفاق بلغت 92.262%. وعن نسبة صدق المحتوي للاستبيان ككل

(0.845) وهي نسبة صدق مقبولة. وقد تم الاستفادة من آراء السادة المحكمين من خلال مجموعة الملاحظات حول تعديل العبارات (3-4-8-14-19-21-25-27-33 إلى 36-37) وقبولها لتصبح أكثر وضوحاً.

4- ب: الصدق العاملي (التحليل العاملي الاستكشافي):

تُعد المهمة الأساسية للتحليل العاملي هي تحليل بيانات المتغيرات للتوصل إلى مكونات تتضمنها تلك المتغيرات. حيث يقدم التحليل العاملي نموذج عن التكوين النظري، ويتحدد هذا النموذج من العلاقات الخطية بين المتغيرات. (صلاح مراد،2011، ص 483) ومن خلال استخدام التحليل التفصيلي لاختبار الصدق باستخدام التحليل العاملي الاستكشافي لكل متغير من متغيرات البحث، والمعروف باسم اختبار الصدق من خلال التحليل العاملي الاستكشافي وعرف باسم (EFA) Exploratory Factor Analysis، ويقاس بالاعتماد علي كل من المقاييس التالية: (AVE Eigen Values, KMO,) :

- ❖ وفقاً لتحليل KMO (Kaiser-Meyer Olken Measure of sampling Adequacy) تم إثبات ملائمة حجم العينة المستخدمة لإجراء التحليل العاملي وفقاً لما اقره (P234 Field,2005,) وذلك نظراً لحصول كل متغير من متغيرات البحث علي قيمة تتجاوز 0.5 حيث حصلت كل من أهمية الاعتماد علي وسائل الدفع الإلكترونية ، امكانية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بالاقتصاد السعودي ، واخيراً مدي كفاية الاجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة علي التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني، علي القيم التالية علي التوالي (0.611 ، 0.713 ،0.529) وجميعها أكبر من 0.5
- ❖ وفقاً لتحليل Eigen Values والذي يتم اجتيازه إذا تجاوزت القيم محل التحليل الواحد وفقاً لما اشار اليه (Hair.,et al.,1998,P160) وبالنظر الي قيم Eigen Values لمتغيرات البحث من أهمية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية، امكانية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بالاقتصاد السعودي، واخيراً مدي كفاية الاجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني على القيم التالية على التوالي: (1.09،1.43،1.12) مما يعكس قبول تحليل هذه المتغيرات احصائياً.
- ❖ وفقاً لتحليل AVE (Average Variance Extracted) والذي يتم اجتيازه إذا تجاوزت القيم محل التحليل 0.5 وفقاً لما اشار اليه (Hair.,et al.,1998,P165) وبالنظر لقيم AVE لمتغيرات البحث أهمية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية، امكانية استخدام وسائل الدفع الإلكترونية بالاقتصاد السعودي، واخيراً مدي كفاية الاجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني على القيم التالية على التوالي (0.51، 0.53، 0.50) مما يعكس قبول تحليل هذه المتغيرات احصائياً.
- ❖ وفقاً لمعاملات التحميل Factor loadings نجدها جميعا تجاوزت 0.3 مما يمثل صلاحية مفردات التحليل وفقاً لما أشار اليه (Hair.,et al.,1998,P 173)

- **العينة الأساسية:**

تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية من مجتمع البحث، حيث تم إرسال الاستبيان عبر الجهات الرسمية للموظفين في الأجهزة الرقابية سابقة الذكر الأعضاء في اللجنة الدائمة لمكافحة غسيل الأموال مع توزيع البعض الآخر يدوياً على أعضاء هيئة التدريس السابق ذكرهم لتحصل الباحثة على 420 تم استبعاد 24 استبيان غير صالحة ليكون إجمالي الاستبيانات الصالحة 396 استبيان.

جدول (4) وصف العينة الأساسية للبحث في ضوء متغيرات البحث (ن=396)

المتغيرات	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	223	56.31
	من 5 إلى أقل من 10 سنوات	106	26.77
	أكثر من 10 سنوات	67	16.92
الوظيفة	الادارة العليا	63	15.90
	متخصصين	283	71.46
	أخري	50	12.63
الجهة	مؤسسة النقد العربي السعودي	35	8.84
	وزارة التجارة والاستثمار	42	10.61
	وزارة المالية	23	5.81
	وزارة العمل والتنمية الاجتماعية	43	10.86
	الهيئة العامة للجمارك	46	11.62
	وزارة العدل	47	11.87
	وزارة الخارجية	51	12.88
	النيابة العامة	42	10.61
	وزارة الداخلية	35	8.84
	الأكاديميون من المتخصصين في الاقتصاد العام وادارة الاعمال والقانون	32	8.08

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً للردود والاستجابات حول الاستبيان المصمم للبحث

6-اختبار فروض البحث ومناقشتها وتفسيرها

يتضمن هذا الجزء اختبار صحة فروض البحث، وتفسير النتائج ومناقشتها في ضوء الإطار النظري والدراسات السابقة، حيث تم **التحليل الإحصائي للبيانات لاختبار صحة فروض البحث على الأساليب الإحصائية الآتية:**

1- التكرارات، النسب المئوية، والمتوسط الوزني.

2- اختبار مربع كاى X2 حيث يستخدم هذا الاختبار في البحوث الإنسانية بهدف تعرف خصائص عينة ما ومدي تمثيلها للمجتمع الأصلي، كما يستخدم للمقارنة بين البيانات المشاهدة والبيانات المتوقعة. (زكريا الشربيني،2001، ص230)

3- تحليل التباين الأحادي في (ن) اتجاه N – Way ANOVA حيث يستخدم هذا النوع من تحليل التباين في حالة وجود متغير تابع واحد وعدد (ن) من المتغيرات المستقلة ويريد الباحث الكشف عن تأثير كل منهم على حده وتأثيرهم معاً في المتغير التابع. (أسامة ربيع، 2008، ص33)

4- وقد تم استخدام التحليل الإحصائي للبيانات حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS 20) وذلك لإجراء المعالجات الإحصائية، **وفيما يلي عرض النتائج وتفسيرها:**

1- اختبار صحة الفرض الأول:

والذي ينص على" يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لأهمية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.

لاختبار صحة هذا تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني وقيمة كا2 وتقدير الإجابة وأتضح من التحليل وجود أثر ذو دلالة احصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لأهمية الاعتماد علي وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030. حيث تراوح المتوسط الوزني لإجابات أفراد العينة على مفردات هذا البعد بين (4.3-4.5). حيث يتضح وجود فروق معنوية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة في إجاباتهم على مفردات هذا البعد. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج العديد من الدراسات والبحوث السابقة ومنها (لعلاوي، عيسى وآخرون 2016 ص ص 38-39) و(الخامسة، سايحي وآخرون2018)

2- اختبار صحة الفرض الثاني:

والذي ينص على" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لاستخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية بالاقتصاد السعودي، وينقسم هذا الفرض إلى مجموعة الفروض الفرعية التالية:

H2a: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لإمكانيات وسائل الدفع الإلكترونية.

لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني وقيمة كا2 وتقدير الإجابة لمدى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لإمكانيات وسائل الدفع الإلكترونية والنتائج كانت كالآتي:

وجود مستوى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لإمكانيات وسائل الدفع الإلكترونية حيث تراوح المتوسط الوزني لإجابات أفراد العينة على مفردات هذا البعد بين (4.2-4.4). حيث يتضح وجود فروق معنوية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة في إجاباتهم على مفردات هذا البعد.

H2b : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لمواجهة المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية

لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني وقيمة كا2 وتقدير الإجابة وكانت النتائج وجود مستوى متوسط للقدرة علي مواجهة المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية حيث تراوح المتوسط الوزني لإجابات أفراد العينة على مفردات هذا البعد بين (2.6-2.8). وبالتالي يتضح وجود فروق معنوية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة في إجاباتهم على مفردات هذا البعد.

وتتفق هذه النتيجة دراسة (Al-Haddad,H., 2017), , (خوبيزي، مريم، 2015) في ضرورة بذل المزيد من الجهود للتغلب على المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية

H2c: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝ = 0.05) لمدي أهمية النقود الرقمية لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني وقيمة كا2 وتقدير الإجابة واتضح وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لمدي أهمية النقود الرقمية حيث تراوح المتوسط الوزني لإجابات أفراد العينة على مفردات هذا البعد بين (3.5-4). وبالتالي يتضح وجود فروق معنوية دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة في إجاباتهم على مفردات هذا البعد. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Joshua S. Gans and Hanna Halaburda,(2013) , " و دراسة أبو صلاح، ايمن عز الدين ، 2018).

H2d : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لمدي امكانيات تقبل النقود الرقمية في التداول بالاقتصاد السعودي

لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني وقيمة كا2 وتقدير الإجابة وأتضح من وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لمدي امكانيات تقبل النقود الرقمية

في التداول بالاقتصاد السعودي حيث تراوح المتوسط الوزني لإجابات أفراد العينة على مفردات هذا البعد بين (2.6-3.2) عند مستوى دلالة (0.05) بين أفراد العينة في إجاباتهم على مفردات هذا البعد. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة (العلاوي، عيسى وآخرون (2016).

3- اختبار صحة الفرض الثالث:

والذي ينص على" يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لمدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني"

لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الوزني وقيمة كا2 وتقدير الإجابة و أتضح من وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوي معنوية (∝= 0.05) لمدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة علي التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني" حيث تراوح المتوسط الوزني لإجابات أفراد العينة على مفردات هذا البعد بين (4.2-4.5). وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Rodríguez- (Vives ,Marta, 2019) و (Joshua S. Gans et.,al.,, 2013)

4- اختبار صحة الفرض الرابع:

والذي ينص على" لا توجد فروق معنوية بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في اهتمامها بمعرفة مدي الاعتماد علي استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030 لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA وذلك لحساب دلالة الفروق بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في اهتمامها بمعرفة مدي الاعتماد علي استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030 وقد تم التوصل للنتائج الواردة بالجدول رقم (5).

جدول (5) نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في اهتمامها بمعرفة مدي الاعتماد على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030 (ن=396)

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
امكانيات وسائل الدفع الإلكترونية	بين المجموعات	201.107	9	22.345	1.555	.127
	داخل المجموعات	5547.769	386	14.372		
	المجموع	5748.876	395			
مواجهة المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية	بين المجموعات	208.914	9	23.213	.766	.648
	داخل المجموعات	11701.660	386	30.315		
	المجموع	11910.573	395			
أهمية وجود العملة الرقمية	بين المجموعات	597.833	9	66.426	1.494	.148
	داخل المجموعات	17161.164	386	44.459		
	المجموع	17758.997	395			
مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية	بين المجموعات	127.210	9	14.134	.865	.557
	داخل المجموعات	6307.113	386	16.340		
	المجموع	6434.323	395			
المجموع الكلى لدور الجامعة	بين المجموعات	703.442	9	78.160	.928	.501
	داخل المجموعات	32519.535	386	84.247		

المتغيرات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
	المجموع	33222.977	395			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS-20

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في اهتمامها بمعرفة مدي الاعتماد على استخدام وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030.

5- اختبار صحة الفرض الخامس:

والذي ينص على" لا توجد فروق معنوية بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

لاختبار صحة هذا الفرض تم استخدام تحليل التباين الأحادي ANOVA وذلك لحساب دلالة الفروق بين مختلف لا توجد فروق معنوية بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.، والنتائج يوضحها الجدول الآتي:

جدول (6) : نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي لدلالة الفروق بين مختلف كليات جامعة الملك خالد في قناعتها بقدرة الآلية المقترحة على تحديد علاقات سببية واضحة بين الخطة الاستراتيجية للجامعة واستراتيجية المملكة 2030 (ن=396)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة
بين المجموعات	84.364	9	9.374	1.170	**.313**
داخل المجموعات	3093.808	386	8.015		
المجموع	**3178.172**	**395**			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثة وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS-20

يتضح من الجدول السابق أنه لا توجد فروق معنوية عند مستوى دلالة (0.05) بين مختلف لا توجد فروق معنوية بين مختلف الجهات الرقابية والاكاديمية في مدي كفاية الإجراءات الرقابية والتنظيمية للدولة في احكام الرقابة على التعاملات المالية بما يكفل حماية الاقتصاد الوطني وفقاً لرؤية المملكة العربية السعودية 2030.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

أظهرت نتائج تحليل فروض البحث اتفاق كل من الجهات الرقابية المختلفة والأكاديميين المهتمين بموضوع البحث حول النتائج التالية:

1- أهمية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني في الاقتصاد الوطني للمملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030. وكذلك للاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني في التعاملات المالية بالاقتصاد السعودي، من حيث ما تمتلكه وسائل الدفع الإلكترونية من إمكانيات.

2- إمكانية الاعتماد على وسائل الدفع الإلكترونية نظراً إلي مدي أهمية النقود الرقمية و تطور وسائل الدفع الإلكترونية؛ مما جعل من الصعب علي العديد من الدول ومنها المملكة العربية السعودية أن تظل في موضع الرافض لهذه النقود.

3- رغم عدم اعتراف المملكة العربية السعودية بالعملات الرقمية سواء من حيث أهميتها أو مصداقيتها؛ إلا أن نتائج البحث أثبتت أهمية التعامل مع هذه الوسيلة على المستوي الدولي وأنها استطاعت منذ 2009 حيث كان أول ظهور لها.

4- تزايد المعدلات سوء من حيث حجم التعاملات الإلكترونية أو من حيث عدد العملاء الراغبين فيها والساعيين للحصول عليها.

5- إمكانية مواجهة المخاطر المحتملة لوسائل الدفع الإلكترونية متوفرة داخل الاقتصاد السعودي ولكن بدرجة غير مرتفعة ، مما يدعوا لبذل المزيد من العناية. والعمل على تطوير الدور الرقابي والتنظيمي للدولة ليتماشى مع التطورات التكنولوجية السريعة والمتعاقبة. وكذلك على مستوي التعاملات المالية

6- تزايد الاعتماد علي وسائل الدفع الإلكترونية مع نمو التجارة الإلكترونية في العديد من الدول وكذلك اطراد العلاقة بينها وبين المحافظ الرقمية والتجارة الإلكترونية.

ثانياً: التوصيات

حيث أن دور الدولة في تحقيق التمكين التكنولوجي لجميع مؤسساتها، هو دور أصيل لا يمكنها التخلي عنه أو التهاون فيه فهي المسؤول الأول عن البنية الأساسية للتكنولوجية بهدف تحقيق استفادة كافة قطاعات الاقتصاد من التطور التكنولوجي وتنفيذ خطط التنمية. فقد توصل البحث للتوصيات التالية:

1- أن الممارسات المختلفة للدولة داخل الاقتصاد يجب أن تراعي العديد من الأبعاد بما يعزز نمو الناتج على المدي البعيد دون الاضرار بالعدالة

2- أن أضعف حلقات غسل الأموال هي في مرحلة الإيداع حيث أنها أكثر المراحل إمكانية في التتبع والكشف وبالتالي يجب على الدول التركيز في سياسات المكافحة على هذه المرحلة بصورة أكبر من المراحل التالية عليها.

3- أن استخدام وسائل الدفع الإلكترونية كأداة لغسل الأموال The Money Laundering في الاقتصاديات النامية قضية مخيفة تهدد الدول الطموحة. لذا يوصي البحث ببذل المزيد من الجهد والعناية لحماية الاقتصاد القومي من هذه الممارسات.

4- أن أهمية وسائل الدفع الإلكترونية في الاقتصاديات الحالية خاصة النابعة من علاقتها المباشرة بالتجارة الإلكترونية، علاوة على علاقتها الوثيقة بما يسمي المحافظ الرقمية والتي بدورها أيضاً تدعم التجارة الإلكترونية. جعلت من الضروري التوصية بالحرص على تتبع تطور هذه الوسائل والتخطيط لسياسات مالية وظيفية للتعامل معها وليس تجنبها أو رفضها.

5- ضرورة العمل على توعية الأفراد وتوسيع مداركهم حول آلية عمل التعاملات المالية القائمة على وسائل الدفع الإلكتروني وتوضيح الثغرات التي يمكن من خلالها اختراق الحسابات وكذلك التعريف بالممارسات غير المشروعة وعواقبها سوء على مستوي الافراد او الحكومات والعقوبات المترتبة على ذلك. وضرورة العمل علي دعم قدرة الأفراد علي حسن تفهم والعناية الواعية عند استخدام هذه الوسائل في التعاملات المالية.

المراجع

المراجع العربية:

- الشربيني، زكريا (2001). الإحصاء اللابارامتري مع استخدام SPSS في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الموسوعة الأمنية العربية، (2000)، غسيل الأموال في العالم وتداعياته السلبية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، المجلد السابع، الطبعة الأولي، القاهرة.
- الوكيل، محمد إبراهيم (2015). مكافحة غسل الأموال في المملكة العربية السعودية: دراسة النظام لمكافحة غسل الأموال السعودية الجديد رقم م/31 لعام 1433، مكتبة القانون والاقتصاد، لبنان.
- باداوه يي، سردار عثمان (2018)، التحليل الاقتصادي لعمليات غسيل الأموال دراسة تطبيقية لعينة من البنوك العاملة في اقليم كردستان العراق لعام 2016، مجلة دنانير العدد الثالث عشر.
- بشير، سعد زغلول (2003). دليلك إلى البرنامج الإحصائي (SPSS). العراق، بغداد: منشورات المعهد العربي للتدريب والبحوث الإحصائية.
- بو عزة، هداية، 2014، "نظام الدفع الإلكتروني بين المزايا والمخاطر"، jurisprudence and law journal، العدد 21، ص ص 126-140.
- ربيع، أسامة (2008). التحليل الإحصائي للمتغيرات المتعددة باستخدام برنامج SPSS. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- لعلاوي، عيسى وخنفوسي، عبد العزيز (2016)، " وسائل الدفع الإلكتروني المستحدثة في إطار تسهيل خدمات المعاملات المالية الرقمية"، مجلة منازعات الأعمال، العدد 19، ص ص 118-15
- مراد، صلاح (2011). الأساليب الإحصائية في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

المراجع الأجنبية:

- Al-Haddad,H.,(2017),Analysis of factors affecting the prevention of Money Laundering for financial administrative apparatus in Iraq, Kdnanier journal ,vol.11.PP 663-695
- Field, A. (2009). Discovering Statistics Using SPSS, Third Edition, London: SAGE Publications Ltd, open Journal of Nursing,VOL.6 NO.9 .PP 230-239
- Hair, J.,Anderson,R.,Tatham,R.L., and Black, W.C. (1998). Multivariate data analysis, (5th ed.), NJ: Upper Saddle River, Prentice-Hall.PP 160-175
- Johnston, P; Wilkinson, K (2009). Enhancing Validity of Critical Tasks Selected for College and University Program Portfolios. National Forum of Teacher Education Journal, (19) 3, PP1-6.
- Joshua S. Gans and Hanna Halaburda,(2013) ," Some Economics of Private Digital Currency" , Working Paper/Document de travail 2013-38,bank of Canada,PP.1-27

- Rodríguez-Vives ,Marta,(2019) *2019 The quality of public finances: where do we stand? Economics and Business Letters 8(2), pp.97-105

Internet Websites:

- أبو صلاح، أيمن عز الدين. (2018). العملات الرقمية و علاقتها بالتجارة الإلكترونية : دراسة حالة : دولة الإمارات العربية المتحدة (دبي). (أطروحة ماجستير). جامعة الشرق الأوسط، الأردن 1-84 2https://search.emarefa.net/detail/BIM 20 OCT.2022
- الخامسة، سايجي وحدة، طويل (2018)، " أثر وسائل الدفع الإلكتروني علي جودة الخدمة المصرفية – دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي- وكالة تبسة"،Recherchers economiques manageriales , Vol.13,No2,pp 65-86 http://eds.b.ebscohost.com.sdl.idm.oclc.org/eds/detail/detail?vid=1&sid=cb5 15 مايو 2021-
- خوبيزي، مريم، 2015، "واقع استخدام وسائل الدفع الإلكترونية في الجهاز المصرفي الجزائري وكيفية إدارة المخاطر الناتجة عنها وفقا لنموذج لجنة بازل الدولية للرقابة المصرفية" ، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية العدد 2، ص ص 34-59 . 20 أكتوبر 2022 https://search.mandumah.com/Record/804802
- Marrtin,f., and Cristescu,M.,(2012),The Role of Government in ROMANIA'S participation in DIGITAL ECONOMY",Revista Economica,3(62),pp 61-67 http://eds.a.ebscohost.com.sdl.idm.oclc.org/eds/pdfviewer/pdfviewer?vid=4&sid=dc3cdfcd-06 -20 (2022-10
- Schreft,Stacey L.,(1997),"Looking Forward:The Role for Government in Regulating Electronic Cash, Economic Review,4th Quarter,Vol.82,Issue 4,pp.24-59 http://eds.a.ebscohost.com.sdl.idm.oclc.org/eds/detail/detail?vid=12&sid=433362eb-c8c8-430a-b069-03f1bfcba473%40sdc-v-gr03&bdata=JnNpdGU9ZWRzLWxpdmU%3d#db=bsu&AN=179251 (20-10-2022)